الخـــــــــاتمة

إن جملة التحولات الحاصلة في الميدان الإقتصادي أثرت بدورها على النظام المعمول به في الجزائر، حيث أن التوجه الاقتصادي الاشتراكي باختلافه عن التوجه الرأسمالي، أدى إلى خلق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، حيث كانت في معظمها تتمحور حول تفعيل الإستثمار من أجل ضمان الأمن، والإسقرار الاقتصادي، الإجتماعي، والسياسي، والهدف منه إعادة بعث الإستثمار من خلال وضع ميكانيزمات تحفيزية وتنظيمية، وكذلك وضع مقومات من أجل الوصول لمناخ إقتصادي إيجابي يكفل تطوير المجال الإقتصادي.

إن الوصول لهذا الهدف يكمن في وضع بعض الإصلاحات في المنظومتين التشريعية والتنظيمية التي تهدف إلى تبسيط الإجراءات الإدارية الرامية لتشجيع الإستثمار، حيث كان إجباري على الحكومة الجزائرية تكييف النصوص القانونية، وكذا إنشاء أجهزة إدارية تقوم بمرافقة وتأطير الإستثمارات الداخلية والخارجية.

حيث قام المشرع الجزائري بسن جملة من التشريعات التي تصب في خانة الإستثمارات كان آخرها القانون رقم 09/16 المتعلق بترقية الإستثمار، تم من خلاله منح ضمانات وتحفيزات وكذا تسهيلات للمستثمر وهذ إستنادا لطرق وسبل إدارية الهدف منها إنجاح الإستثمار الداخلي والخارجي.

ومنه و في إطار استعراض جهود الدولة التشريعية والتنظيمية والتي تم ذكرها في موضوع الدراسة تتمثل الإجراءات الإدارية في تشجيع الإستثمار في الجزائر في الجانب التشريع في استحداث القانون 09/16 هذا من جهة.

ومن جهة أخرى بالنسبة للجانب التنظيمي فيكون عن طريق الهيئات والمؤسسات التي أنشأت خصيصا لمرافقة ومتابعة الإستثمارات على المستوى الداخلي والخارجي لقد تضمنت بعض النصوص القانونية الخاصة بالإستثمار، ومنها الحماية في التشريعات الداخلية للدولة من أجل توفير كافة الضمانات للمستثمر الأجنبي لاسيما حمايتهم من نزع الملكية والمصادرة، بالإضافة إلى الإتفاقيات التي صادقت عليها الجزائر سواء الثنائية والمتعددة الأطراف، إلا أن المستثمر الأجنبي نظرته للدولة المضيفة تبني على الحوافز والضمانات والإمتيازات، وهذا مايتعلق بالقوانين والمراسيم والذين ينظم مجال عملها.

النتائج المتحصل عليها :

مما سبق ذكره تم تسجيل عدة نتائج اتضح من خلال الدراسات السابقة:

- مساعي الدولة لتشجيع الاستثمار متواصلة بدليل استحداث جملة من القوانين والأنظمة المتعلقة بالاستثمار، سواء كانت داخلية و- أو خارجية.
- إنشاء بعض الأجهزة و الهياكل من شأنها مساعدة، متابعة ومرافقة المستثمرين في تطبيق المشروعات على أرض الواقع.
- تقديم تسهيلات وكذا توصيات على مستوى السلطات والأجهزة الإدارية، إضافة لجانب سلبي يتمثل في الإجراءات المعقدة والبيروقراطية التي تعتبر جانب رئيس في عرقلة الإستثمار والمستثمرين لاسيما الأجانب منهم.
- توفير جميع الإمكانيات من أجل تهيئة البنى التحتية الإنسانية بهدف تشجيع المشاريع الإستثمارية، حيث في إطار ذلك ينبغي استغلال المساحات العقارية وحسب ملاذا يتلاءم مع المشاريع الإستثمارية.

التوصيات:

لذلك يتعين على الجزائر اتخاذ التدابير التالية:

- أن ترسم سياسة ترويج الاستثمار واضحة المعالم والتعريف بنفسها للعالم ، وذلك من خلال ممثليها الدبلوماسية والقنصلية.
- أن تتجاوز الشكل التقليدي للاستثمار الأجنبي.
- لابد من بعث تفعيل إتحاد المغرب العربي حتى يمكن خلق سوق واسعة تمثل منطقة جذب كبيرة للمستثمرين الأجانب.